

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية
المدير العام

11 NOV. 2024

الجزائر، في

لوم/م.ع.م/ق.ت.م.ر.ص.ع/م.ت.م.د.ق/م.ف.د.ق/2024

رقم
№ 000006784

السيدات والسادة :

- مسؤولو البرامج،
- مسؤولو الوظيفة المالية،
- مسؤولو الأنشطة والأنشطة الفرعية،
- مسؤولو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة.

الموضوع: تحضير تنفيذ ميزانية البرنامج بعنوان السنة المالية 2025.

المراجع:

- القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،
- المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 المحدد لشروط نضج وتسجيل البرامج، المتمم،
- المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 المحدد لكيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية،
- المرسوم التنفيذي رقم 21-62 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المحدد لإجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة،
- المرسوم التنفيذي رقم 24-347 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 المحدد لكيفيات ممارسة الرقابة الميزانياتية،
- التعليمية الوزارية المشتركة رقم 05 المؤرخة في 10 جويلية 2023 المتعلقة بدور الوالي في تحضير وتنفيذ ميزانية البرنامج،
- التعليمية رقم 07 المؤرخة في 12 أكتوبر 2024 المتعلقة بتسيير الاعتمادات المالية وتنفيذها،
- المنشور رقم 6111 المؤرخ في 17 أوت 2022، المتعلق بتخصيص الاعتمادات المالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة،
- المنشور رقم 8158 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022، المتعلق بالجوانب الميزانياتية المتعلقة بميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة،
- المنشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 المتعلق بالبرمجة الميزانياتية،
- المنشور رقم 129 المؤرخ في 08 جانفي 2023 المحدد لكيفيات الموافقة من قبل السلطات الوصية على ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة،
- المنشور رقم 1564 المؤرخ في 06 مارس 2023، المتعلق بإعداد وثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار العمومي،
- المنشور رقم 5312 المؤرخ في 10 أوت 2023، المحدد لكيفيات معالجة نفقات الاستثمار من طرف المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة،
- المنشور رقم 2896 المؤرخ في 16 ماي 2024 المتضمن الكيفيات الخاصة المتعلقة بتسيير الاعتمادات المالية للمؤسسات العمومية للصحة.

في إطار تنظيم تسيير السنة المالية 2025، ويهدف ضمان تحكم أفضل في تنفيذ الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان قانون المالية لسنة 2025، فإن مختلف المتدخلين في عملية البرمجة والتنفيذ الميزانياتيين مدعوون، كل فيما يخصه، إلى احترام الإجراءات والآجال المذكور بها أدناه.

المراحل	الفترات/المواعيد
I. بعنوان ميزانية الدولة	
تحضير البرمجة الميزانية لسنة 2025، من خلال إعداد مشاريع وثائق البرمجة الأولية للاعتمادات أو وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل في حالة برنامج مزود باعتمادات موجهة لتغطية نفقات المستخدمين. يجب استعمال نماذج الوثائق الملائمة والقابلة للتحميل على موقع المديرية العامة للميزانية.	منتصف أكتوبر إلى غاية 15 ديسمبر 2024.
يتم إرسال مشروع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات (ومناصب الشغل) المقترحة من طرف مسؤول البرنامج من طرف مسؤول الوظيفة المالية، بعد المصادقة عليها، إلى المراقب الميزانياتي لدى الإدارة المركزية من أجل الدراسة والتحقق، مع التأكد لاسيما من التغطية المالية الدائمة للبرنامج.	ابتداءً من 01 ديسمبر 2024 إلى 25 ديسمبر 2024 كأقصى حد
ستسمح هذه الفترة بإجراء التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشروع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل. في هذا الصدد، يمكن للمراقب الميزانياتي لدى الإدارة المركزية، في دوره كمستشار، بمبادرته أو بناء على طلب من الأمر بالصرف، تقديم الاستشارة لهذا الأخير وتقديم مساهمته لإتمام مشروع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل.	بين 25 و 31 ديسمبر 2024.
تظهر هنا حالتين: الحالة الأولى: في حالة ما إذا كان توزيع الاعتمادات وعند الاقتضاء مناصب الشغل المحددة في مشروع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل مطابقا لما هو مقرر في مرسوم توزيع الاعتمادات المنشور، يقدم مسؤول الوظيفة المالية وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل لدى المراقب الميزانياتي من أجل التأشير. يدرس المراقب الميزانياتي هذه الوثيقة ويؤشر عليها، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 24-347 المؤرخ في 14 أكتوبر 2024 المذكور أعلاه، خلال الخمس (05) أيام التي تلي تاريخ نشر مرسوم توزيع الاعتمادات كأقصى حد. لا يمكن أن تكون التأشير سابقة لتاريخ نشر مراسيم توزيع الاعتمادات. الحالة الثانية: إذا كان مرسوم توزيع الاعتمادات ينص على خلاف ذلك: يقوم مسؤول البرنامج، بالاتصال مع مسؤول الوظيفة المالية، بإجراء تعديل وضبط مشروع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل.	ابتداءً من أول جانفي 2025 ويمجرد نشر مراسيم توزيع الاعتمادات.

<p>يقدم مسؤول الوظيفة المالية مستخرج أو مستخرجات وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل (حسب عدد الأنشطة) مع كتابة رقم وتاريخ التأشير الممنوحة، لرأي المراقب الميزانياتي.</p> <p>يجب على مسؤول الوظيفة المالية ارسال نسخة من هذا المستخرج، عبر كل الوسائل، مبين عليها التأشير الممنوحة لوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل وعبارة "شاهد ومطابق"، لكل مسؤول نشاط والمراقب الميزانياتي والمحاسب العمومي لدى مسؤول النشاط المعني.</p> <p>يعد مسؤول النشاط وثيقة برمجة اعتمادات النشاط على أساس مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل المرسل من طرف مسؤول الوظيفة المالية والملاحق ذات الصلة (عمليات الاستثمار، مناصب مالية ...)</p> <p>بالنسبة للنشاط المركزي وعندما لا يكون مسؤول النشاط هو نفسه مسؤول الوظيفة المالية، يجب أن يرسل مسؤول الوظيفة المالية مشروع وثيقة برمجة اعتمادات النشاط للمراقب الميزانياتي لدى الإدارة المركزية للتأشير أو إبداء الرأي حسب الحالة.</p>	<p>على أقصى تقدير خلال اليومين (2) الذين يليان تاريخ تأشير وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل.</p>
<p>تحيين البرمجة</p>	
<p>يمكن تعديل البرمجة الميزانياتية في نهاية الفترة التكميلية للتكفل لاسيما بالاعتمادات التي أصبحت متوفرة خلال السنة (الإعتمادات المنقولة...)</p> <p>يقوم مسؤول البرنامج، بالاتصال مع مسؤول الوظيفة المالية، بتعديل وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل مع ادراج التغييرات الضرورية.</p> <p>يتم إرسال مستخرجات جديدة لوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل، عند الاقتضاء، لمسؤولي الأنشطة المعنية للتكفل بها على مستوى وثائق برمجة الاعتمادات الخاصة بهم.</p> <p>يجدر التذكير أن وثائق برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل يمكن تعديلها ومراجعتها كلما تطلب الأمر، تخضع هذه التعديلات لتأشير أو رأي المراقب الميزانياتي.</p>	<p>في نهاية الفترة التكميلية التي تمتد الى 31 جانفي 2025:</p>
<p>II. بعنوان ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة</p>	
<p>بمجرد تلقي مبالغ الإعانات الموقوفة والمبلغه من طرف المصالح المختصة لوزارة المالية، تشرع المصالح المعنية للوزارة الوصية (مسؤول البرنامج بالاتصال مع مسؤول الوظيفة العمومية) في التبليغ المسبق لإعانة الاعتمادات المالية، لمسؤولي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة.</p> <p>يمثل مقرر التبليغ المسبق للإعانة المبلغ الإجمالي للإعانة من رخص التزام واعتمادات الدفع حسب الأبواب (الباب 1، الباب 2، الباب 3، الباب 4)، ويبين في الملحق على سبيل الإشارة، في انتظار التأكيد، توزيع اعتمادات الباب 3 حسب عمليات الاستثمار العمومي.</p>	<p>في أجل لا يتعدى تاريخ إيداع مشروع قانون المالية لسنة 2025 لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني.</p>

<p>يقوم مسؤول المؤسسة على الفور بإعداد مشروع ميزانية المؤسسة، بإدراج أيضا الإعانة المقدمة من طرف الدولة على التوالي في الإيرادات (إجمالية) وفي النفقات (مفصلة حسب أبواب النفقات، عنوان، عملية...).</p> <p>يجب على مسؤول المؤسسة أن يقدم مشروع الميزانية للمصادقة عليه من قبل هيئة المداولة (مجلس الإدارة أو مجلس التوجيه).</p>	<p>في أجل لا يتعدى 20 نوفمبر 2024.</p>
<p>بمجرد المصادقة على مشروع الميزانية، يتم تقديمه، من أجل الموافقة، إلى السلطات الوصية (المالية والهيكلية). يتم ارسال جميع المداولات المتعلقة بالوثائق ذات الطابع المالي والجداول الميزانية لهذه الأخيرة، وهذا قصد الموافقة عليها.</p> <p>يجدر التذكير أنه طبقا للمنشور رقم 129 المؤرخ في 08 جانفي 2023 المذكور أعلاه، يمكن تفويض صلاحية الموافقة على ميزانية المؤسسات العمومية من قبل السلطات الوصية، لمسؤولي مصالحها الخارجية وهذا بموجب قرار.</p> <p>بصفة استثنائية وانتقالية، إن تقديم ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري حسب الأنشطة وعقد الأعمال والأداء بالنسبة للسنة المالية 2025 غير إجباري.</p>	<p>إلى غاية 20 ديسمبر 2024 كأقصى حد</p>

تجدر الإشارة الى أن هذه المذكرة تندرج في إطار الهدف الأمثل، ألا وهو الوصول الى إتمام الوثائق الميزانية في الآجال التي تسمح بالتنفيذ الأحسن لها ابتداء من الأول جانفي 2025.

أخيرا، نذكركم بأن مصالحنا المركزية وغير الممركزة تبقى دائما تحت تصرف مختلف المتدخلين في مجال الميزانية لمرافقة دائمة وأحسن توجيه، زيادة على الوثائق الضرورية لذلك والمتاحة على الموقع الرسمي للمديرية العامة للميزانية www.mfdgb.gov.dz.

تفضلوا، السيدات والسادة، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

المدير العام للميزانية
الحاج عمري



نسخة طبق الأصل على سبيل عرض الحال:
- للسيد وزير المالية.